الأنباء
الجمعة 2 مارس 2012

بزيادة قياسية بلغت 89,6٪ عن 2010 وزيادة حقوق المساهمين وصولاً إلى 251,2 مليون دينار

«التجارية» تحقق 10,52 ملايين دينار صافي أرباح لـ 2011.. وتوزع 5٪ نقداً

صرح رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة التجارية العقارية عبدالفتاح معرفي بأن نتائج الشركة المحققة للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31، أسفرت عن تحقيق صافي أرباح بمبلغ 10,525,962 دينارا بزيادة قياسية بنسبة 89,6٪ مقابلة للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31 وقد انعكس عن تلك الأرباح نمو العوائد والمؤشرات المالية، حيث بلغ العائد على السهم 6,01 فلوس للسهم وبلغ العائد على حقوق المساهمين 4,19٪ ونمو العائد علي الموجودات 2,69٪ وزيادة حقوق المساهمين وصولا إلى مبلغ 251,2 مليون دينار بزيادة مقدارها 8,4 ملايين دينار تمثل ما نسبته 3,45٪.

عبدالفتاح معرفي

وقد حققت الشركة خلال 2011 العديد من الانجازات والتي ظهر أثرها جليا على البيانات المالية للشركة، حيث قامت الشركة بسداد مبلغ 41,7 مليون دينار تقريبا أي ما يعادل نسبة 27,6٪ من إجمالي المديونية القائمة على الشركة، وأسفر ذلك عن تحسن المؤشرات والنسب المالية الخاصة بالتداول والسيولة السريعة وكذلك نسبة المديونية والملاءة المالية.

فضلا عن ذلك، قامت إدارة الشركة بالتنسيق مع الجهات التمويلية الدائنة لإعادة جدولة المديونيات القائمة من التزامات قصيرة الأجل إلى التزامات طويلة الأجل وفقا للرؤية المستقبلية للإيرادات التشغيلية لمشروعات الشركة، ويؤكد ذلك ان خطة العمل الموضوعة من قبل إدارة الشركة تتماشى مع الأهداف الموضوعة وصولا إلى دعم التمويل الذاتي وتقليص جميع المديونيات وهذا يعكس الملاءة المالية والتشغيلية التي تتمتع بها الشركة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والمحلية والعالمية وفقدان الثقة من قبل المؤسسات المالية تجاه شركات القطاع الخاص بشكل عام.

وبناء على النتائج المحققة فقد أوصى مجلس ادارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 5٪ من القيمة الاسمية للسهم، ومن الجدير بالذكر أن توصيات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح تم وضعها بناء على أسس ومنهجية ترتبط بنشاط الشركة ونمو إيراداتها بهدف خلق قيمة مضافة للمساهمين، مع الحفاظ على مبدأ التحفظ وقياس المخاطر، حيث قامت الشركة بأخذ مخصصات بلغت 25 مليون دينار بعد إجراء دراسات دقيقة لوضع أصول الشركة، وتطبيقا للمعايير الدولية، وذلك لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن استمرار الأزمة الاقتصادية مما يجعل الشركة بعيدة عن أي تقلبات أو مخاطر تحدث في الأسواق المحيطة.

جدير بالذكر قيام الشركة بتنظيم مهرجان «إشراقة أمل» لأبنائنا من ذوي الإعاقة تحت الرعاية الكريمة وحضور الشيخة أمثال الأحمد رئيسة مركز العمل التطوعي في فندق ميسوني، حيث أكد معرفي ان هذا المهرجان نابع بالدرجة الأولى من مبدأ المسؤولية الاجتماعية الذي تتبناه الشركة التجارية العقارية ومجموعة فنادق ريزيدور كارلسون مشغل فنادق ميسوني تجاه المجتمع الكويتي ومساهمة منها لتكريس أهمية دور القطاع الخاص في تنمية المجتمع، وتحت راية المساهمة والمشاركة الاجتماعية والخيرية وفي ظل تطبيق وتعزيز نظام حوكمة الشركات الذي تنتهجه الشركة التجارية العقارية.

وتوجه معرفي بالشكر والتقدير للاخوة أعضاء مجلس الإدارة وجميع العاملين بالشركة على الجهود المبذولة والدعم المستمر والعمل الدءوب وصولا إلى الأهداف المنشودة.

«كميفك»: جميع الأسواق الخليجية حققت مكاسب بفعل الشراء القوي باستثناء بورصة البحرين

قال تقرير «كميفك» ان جميع أسواق الأسهم الخليجية باستثناء بورصة البحرين، شهدت مكاسب أسبوعية إذ جاء سوق دبي المالي في المقدمة يليه سوق أبوظبي والسوق السعودي ثم سوق مسقط والكويت، بينما كانت بورصة قطر أقل المرتفعين. هذا وسجل نشاط التداول نموا خلال الاسبوع، حيث بلغ المتوسط اليومي لقيمة التداولات في أسواق الخليج مجتمعة 3,92 مليارات دولار، بارتفاع نسبته 21,07٪ عن الأسبوع السابق، كما ارتفع متوسط الحجم ليصل إلى 2,01 مليار سهم يوميا، بنسبة 7,47٪.

وأضاف التقرير ان استمرار النشاط في البورصات الخليجية أدى الى استمرار توصية «الشراء بقوة» على مؤشرات كل من أسواق السعودية، دبي، أبوظبي، والكويت وانضم المؤشر الوزني لسوق الكويت الى الفئة نفسها في حين ارتفعت توصية «التجميع» على مؤشر سوق مسقط الى «شراء بقوة». أما مؤشرات البحرين وقطر فسجلا توصية «محايدة» مع نهاية الاسبوع بعد توصية «تجميع» للأول واحتفاظ للثاني قبل أسبوع.

وأشار الى ان سوق دبي المالي تعرض في الجلسة الأخيرة من الأسبوع لعمليات جني أرباح متوقعة بعد القفزات السابقة المتتالية، حيث استطاع المؤشر من اختراق مستوى 1,700 نقطة في جلسة الأربعاء وهو مستوى قياسي جديد لم يسجله منذ ديسمبر 2010، منهيا بذلك تداولات شهر فبراير على ارتفاع ملحوظ بلغت نسبته 20,53٪. وقد استمر المستثمرون في تركيز اهتمامهم على شراء الأسهم الرخيصة التي تحقق عوائد كبيرة مما شكل دعما قويا لجميع قطاعات السوق التي سادها اللون الأخضر ليأتي في مقدمتها قطاعا الخدمات والتأمين. إلى ذلك أنهى المؤشر تداولات الأسبوع على ارتفاع بلغت نسبته 4,27٪ عند مستوى 1,702,01 نقطة. هذا وارتفع المتوسط اليومي لكمية التداول بنسبة 54,97٪ عن الأسبوع السابق، فيما سجل متوسط قيمة التداول اليومية نموا بنسبة 80,12٪.

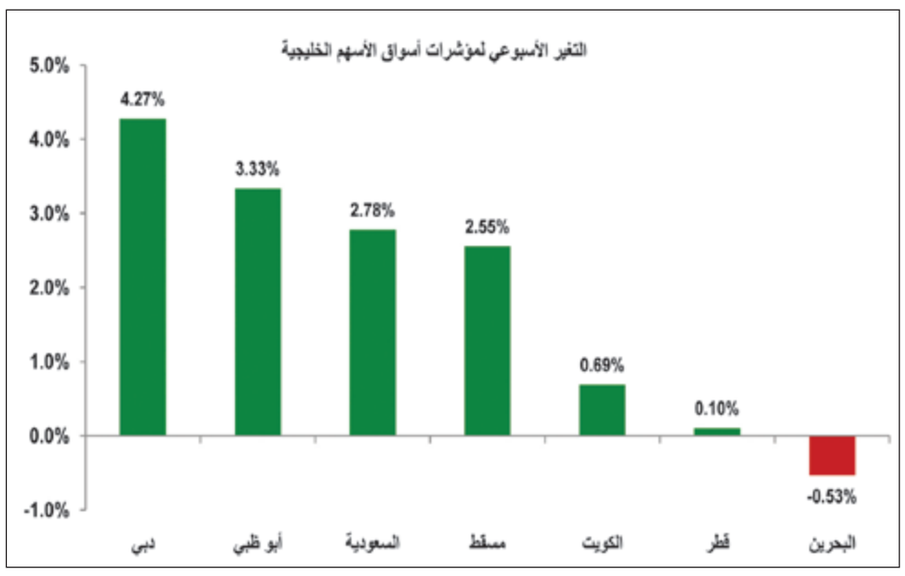

بورصة الكويت تشهد بوادر للهبوط في ظل استمرار العزوف عن الأسهم القيادية وبقاء عمليات تجميع وتسييل على الأسهم الرخيصة

وقال ان سوق أبوظبي للأوراق المالية استمر بمساره الصاعد بعد تلقيه دعما قويا من معظم القطاعات، فقد تمكن المؤشر في اليوم الأخير من تداولات شهر فبراير من اختراق حاجز الـ 2,600 نقطة، أعلى مستوى له منذ خمسة أشهر، مسجلا نموا شهريا بلغت نسبته 6,40٪. هذا واستفاد السوق من الأداء الإيجابي لقطاعي العقار والبنوك بعد أن سجلت أسهمهما مستويات سعرية هي الأعلى خلال العام الحالي. وقد سجل المؤشر مكاسب أسبوعية بلغت نسبتها 3,33٪ مغلقا عند مستوى 2,623,87 نقطة. وتراجع المتوسط اليومي لكمية التداول خلال الأسبوع بنسبة 1,54٪، بينما ارتفع المتوسط اليومي للقيمة بنسبة 11,80٪.

ولفت إلى أن السوق المالي السعودي استمر في أدائه الإيجابي للأسبوع السادس على التوالي علي وقع تأثر السوق إيجابيا بالأنباء الخاصة بزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي وكذلك توجه سيولة من السوق العقاري إلى سوق الأسهم، ليغلق مؤشره على ارتفاع أسبوعي بنسبة 2,78٪ مسجلا 7,226,43 نقطة أعلى مستوى منذ الأزمة عام 2008، ورفع المؤشر مكاسبه للعام الحالي إلى 12,60٪ واستمد المؤشر العام الدعم من قبل 12 قطاعا بقيادة قطاع الإعلام والنشر الذي ارتفع 6,60٪، فيما تراوحت مكاسب القطاعات الأخرى ما بين 4,91٪ لقطاع الاتصالات و0,08٪ لقطاع شركات الاستثمار المتعدد. في المقابل تراجعت مؤشرات 3 قطاعات على رأسها قطاع الفنادق والسياحة بنسبة 2,41٪. على صعيد نشاط التداول، ارتفع المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة بنسبة 29,03٪ إلى 555,32 مليون سهم، فيما نما متوسط قيمة التداول اليومية بنسبة 22,41٪ إلى 3,38 مليارات دولار علما أن السوق قد شهد أعلى قيمة تداول منذ 2 فبراير 2008 خلال جلسة الثلاثاء الماضي.

وأوضح التقرير انه في الوقت الذي تواصل فيه الشركات الإعلان عن نسب توزيع الأرباح النقدية والسهمية، يسيطر اللون الأخضر على سوق مسقط للأوراق المالية للجلسة السابعة على التوالي. تمكن المؤشر العام بنهاية تداولات الأسبوع من تسجيل أعلى مستوى له على الإطلاق منذ ما يقارب السبعة أشهر، حيث أغلق عند مستوى 5,841,80 نقطة مرتفعا بنسبة ملحوظة 2,55٪ على أساس أسبوعي.

وأضاف التقرير أن سوق الكويت للأوراق المالية واصل ارتفاعه في أسبوع اقتصر على ثلاثة أيام تداول بفعل الأعياد الوطنية، ليغلق المؤشر السعري عند مستوى 6,133,60 نقطة، بارتفاع نسبته 0,69٪ فيما سجل المؤشر الوزني نموا بنسبة 0,48٪. هذا وازدادت مكاسب المؤشر السعري منذ بداية العام إلى 5,49٪ بعد أن شهد السوق مؤخرا أحداثا استثنائية أدت إلى تحقيق أرقام قياسية لم تشهدها البورصة الكويتية منذ أعوام، في حين تلوح في الأفق بوادر الهبوط في ظل استمرار العزوف عن الأسهم القيادية وبقاء عمليات تجميع تارة وتسييل تارة أخرى على الأسهم الرخيصة مسيطرة على مجريات السوق.

وقد تكللت قطاعات السوق بالأخضر متراوحة ما بين 2,97٪ لقطاع التأمين و0,24٪ لقطاع الخدمات.

وبلغ المتوسط اليومي لكمية التداول خلال تداولات الأيام الثلاثة الماضية 635,17 مليون سهم بانخفاض نسبته 25,68٪، كما تقلص المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 19,59٪ ليصل إلى ما يقارب 178,69 مليون دولار.

وأشار إلى أنه سادت بورصة قطر حالة من التذبذب في أدائها خلال الأسبوع بانتظار متغيرات جديدة تنهي حالة الركود وتدفع بالحركة نحو الاستقرار، إلا أن سياسة التحرك ضمن النطاق الضيق تساعد في الحد من الفجوات التي تتسبب بتراجع كبير في أسعار الأسهم.

بخصوص مؤشر بورصة البحرين قال التقرير انه شهد تأرجحا بين المنطقتين الحمراء والخضراء خلال تداولات الأسبوع إلى أن أنهى اسبوعه على تراجع بلغت نسبته 0,53٪ عند مستوى 1,147,99 نقطة ليكون الخاسر الوحيد بين الأسواق الخليجية. وشهدت قطاعات السوق النشطة تباينا في أدائها، حيث نما قطاعا البنوك التجارية والاستثمار خلال الأسبوع في حين تراجع كل من قطاع الصناعة والخدمات والفنادق والسياحة. وفيما يتعلق بنشاط التداول، تراجع المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة بنسبة 46,42٪ إلى 1,60 مليون سهم، فيما تراجع متوسط قيمة التداول اليومية بنسبة 10,84٪.

سوق لتداول الشركات غير المدرجة لأول مرة بالإمارات

العربية.نت: تدرس وزارة الاقتصاد وهيئة الاوراق المالية والسلع في الامارات اطلاق سوق لتداول اسهم الشركات المساهمة العامة والخاصة غير المدرجة في سوق الاسهم الرسمية، وذلك لاول مرة في تاريخ الدولة.

وذكرت صحيفة «الرؤية الاقتصادية» ان الخيارات المطروحة تتضمن عددا من البدائل سيراعى فيها ان تكون متوافقة مع افضل الممارسات العالمية في هذا الشأن، ومن بينها ما يصطلح على تسميته سوق خارج المقصورة، او الـ «أو تي سي»، وفيه يتم تداول اسهم الشركات المساهمة العامة عبر شاشات للتداول، وبشكل معلن، بدلا من عقد صفقات البيع والشراء عبر اتفاقات ثنائية بين البائع والمشتري.

ومن المتوقع ان تتعامل السوق الجديدة، وفقا لما اكدته مصادر، مع كلا النوعين من الشركات المساهمة (الخاصة او المغلقة).

وتتميز هذه النوعية من الاسواق، وهي منتشرة حول العالم ومعمول بها في اكثر من دولة عربية، مثل مصر والكويت، بأنها تتطلب اشتراطات اسهل للادراج، ولا تتطلب معايير الشفافية والافصاح والحوكمة، نفسها المعمول بها في اسواق الاوراق المالية الحالية في الدولة.

ووفقا لاحدث الاحصاءات الصادرة عن وزارة الاقتصاد، فان عدد الشركات المساهمة الخاصة (المغلقة) ارتفع خلال العام 2011 بنسبة 12٪ الى 147 شركة، بلغت قيمة رؤوس اموالها بنهاية العام 135 مليار درهم، بزيادة 7٪ عما كانت عليه في نهاية 2010. وتعمل هذه الشركات في مختلف الانشطة الاقتصادية.

وفي الوقت ذاته تسعى البدائل التي تدرسها الجهات المعنية الى تنظيم عمليات التداول على اسهم الشركات المساهمة العامة التي يشهد التعامل على اسهمها نشاطا ملحوظا، لكنه غير معلن، اذ يتم عبر اتفاقات ثنائية بين البائعين والمشترين، مما قد يعرض بعض المستثمرين لعمليات احتيال.

ووفقا لما ذكرته المصادر، فانه كان من المفترض ان يتم طرح الموضوع للمناقشة في الاجتماع الاخير لمجلس ادارة هيئة الاوراق المالية والسلع، لكن تم تأجيل الامر لمزيد من الدراسة، بحسب تعبير المصادر، التي اكدت ان الجهات المختصة تسعى لتطبيق افضل الممارسات العالمية في هذا الشأن.

ومن المتوقع ان يؤدي تأسيس هذه السوق الجديدة الى خلق رافد استثماري جديد امام المستثمرين وأصحاب المدخرات، كما من شأنه ايضا خلق رافد للاسواق المالية الحالية، اذ يمكن السماح بنقل ادراج بعض الشركات من سوق خارج المقصورة اليها حال استيفاء اشتراطات معينة.

كما يمكن نقل الشركات المدرجة حاليا في الاسواق الرسمية الى خارج المقصورة في حال فقدانها لاحد او كل شروط الادراج، ما يمنح مساهميها فرصا للتخارج والتخلص من اسهمهم بدلا من تجميد اموالهم فيها، وذلك حسب ما هو معمول به في كل الدول التي تعتمد هذا النظام.

كما ان السوق الجديدة ستكون نافذة لشركات الوساطة لزيادة ايراداتها، لان التعاملات ستتم من خلالها.

حاكم مصرف لبنان: القروض الموجهة إلى القطاع الخاص تشكل 40 مليار دولار

بيروت ـ كونا: كشف حاكم مصرف لبنان المركزي د.رياض سلامة ان القروض الموجهة الى القطاع الخاص اللبناني تشكل 40 مليار دولار أميركي فيما يشكل التسليف الى القطاع العام 28 مليار دولار.

وقال سلامة في كلمة بافتتاح مؤتمر «الريادة في القطاع المالي.. الرؤية المستقبلية» ان المصارف غيرت بشكل مهم في طريقة توظيف أموالها خلال الفترة بين 2009 و2011 حيث وجهتها بشكل أكبر نحو القطاع الخاص.

واوضح ان البنك المركزي حل بديلا عن الجزء الذي لم تكتتب به المصارف التجارية لتمويل الدولة دون أن يؤدي ذلك الى خلق أي تضخم.

ودعا المصارف الى «تحفيز استقطاب الودائع ولو كانت على حساب النمو في الربحية اذ ان النمو والتسليف مرتبطان بنمو الودائع».

واعرب عن تطلعه الى مزيد من الرسملة في القطاع المصرفي والى ارتفاع الملاءة الى 12٪ في الاربع سنوات المقبلة على ان يكون المصدر الاساسي في زيادة هذه الرسملة الارباح غير الموزعة.

وقال سلامة ان «المخاطر الاقليمية لقطاعنا المصرفي موضوع متابعة من قبل المصارف ومن قبل لجنة الرقابة».

ارتفاع البطالة واستقرار التضخم في منطقة اليورو

وزراء مالية منطقة اليورو يجتمعون لبحث أزمة اليونان قبيل قمة أوروبية

بروكسل ـ د.ب.أ: التقى وزراء مالية دول منطقة اليورو في بروكسل أمس لبحث التقدم في حزمة إنقاذ اليونان الجديدة، بينما ستصدر هيئة مالية دولية مقرها في لندن قرارا مهما بشأن عناصر تلك الحزمة.

ومن المقرر أن تبدأ لجنة مجموعة اليورو المحادثات قبل أربع ساعات من البداية المتوقعة لقمة الاتحاد الأوروبي التي تعقد لمدة يومين.

من المتوقع أن يقر الوزراء بأن البرلمان اليوناني أوفى بالموافقة على إصلاح اقتصادي رئيسي وإجراءات تقشف كانت ملحقة بحزمة الإنقاذ الثانية قبل انتهاء المهلة في 29 فبراير.

وينتظر أن يوقع وزير المالية اليوناني إيفانجيلوس فينزيلوس على اتفاقيات للإفراج عن جزء من أموال منطقة اليورو المطلوب أن يلازمها اتفاق يأمل في إقناع البنوك الخاصة بشطب أكثر من مائة مليار يورو من الدين العام اليوناني.

لكن من المقرر أن يصدر الاتحاد الدولي للمبادلات والمشتقات قرارا بشأن ما إذا كان التحرك من جانب البنك المركزي الأوروبي لحماية محفظته من اتفاق شطب الديون بنسبة 70٪ يشكل «حدثا ائتمانيا».

ويقصد بالحدث الائتماني حدوث أي تغير مفاجئ وحقيقي على الوضع الائتماني للجهة المقترضة كالإفلاس أو انتهاك اتفاقية قرض بحيث تثير الشكوك في قدرتها على سداد التزاماتها المالية في المستقبل.

ومن شأن وجود حدث ائتماني أن يتسبب في سداد مبادلات الائتمان المعيبة وهي شكل من أشكال التأمين ضد التخلف عن سداد الائتمان. ويراهن الكثير من المضاربين الماليين على وقوع مثل هذا الحدث على أمل تحقيق أموال من السندات اليونانية التي قاموا بشرائها بخصم كبير في الأشهر القليلة الماضية.

قال ديبلوماسي بالاتحاد الأوروبي هذا الأسبوع إن العواقب لن تكون وخيمة في الحالة اليونانية.

كما اظهرت بيانات امس ارتفاع البطالة في منطقة اليورو الى اعلى مستوى منذ بدء استخدام العملة الموحدة فيما استقر التضخم بشكل كبير في بداية 2012 وهو ما يعني ان على البنك المركزي الاوروبي ان يوائم بين احتياجات الاقتصاد المتباطئ وضغوط الاسعار.

وربما كانت موجة برد في اوروبا وارتفاع اسعار النفط وراء الارتفاع الطفيف في اسعار المستهلكين في فبراير مما دفع معدل التضخم في منطقة اليورو الى 2,7٪ مقابل 2,6٪ في يناير وفقا لبيانات مكتب احصاءات الاتحاد الاوروبي يوروستات.

ويشير هذا الى ان المركز الاوروبي سيؤجل على الارجح اي قرار سريع بشأن خفض اسعار الفائدة لاقل من 1٪ لاول مرة ويتوقع محللون ان ينتظر البنك ليراقب التطورات.

وارتفعت نسبة العاطلين عن العمل في منطقة اليورو الى 10,7٪ في يناير من 10,6٪ في ديسمبر من العام الماضي ويزيد هذا كثيرا عن مستوى 8٪ عند اطلاق العملة الموحدة في عام 2000.

البنك الدولي: تراجع معدلات الفقر المدقع عربيا

سي.ان.ان: كشف تقرير صادر عن البنك الدولي، أن معدلات الفقر «المدقع» ـ الأفراد الذين يعيشون على 1,25 دولار في اليوم ـ انخفض في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وجاء في التقرير الذي نشر على الموقع الرسمي للبنك، أن معدلات الفقر المدقع، انخفضت في الدول العربية، لتصل إلى 8,6 ملايين شخص أو ما نسبته 2,7٪ من عدد السكان، وذلك حسب آخر التقديرات مقارنة مع 10,5 ملايين شخص في العام 2005 و16,5 مليون شخص في العام 1981.

ونقل التقرير على لسان مدير فريق البنك المعني بتقليص الفقر وتحقيق الإنصاف خاييمي سافيدرا، قوله: «معدلات الفقر البالغة 22٪ في البلدان النامية لمن يعيشون على أقل من 1,25 دولار للفرد في اليوم، و43٪ لمن يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم تعد أرقاما غير مقبولة، وتحتاج إلى زيادة جهودنا».

وأضاف سافيدرا «نحن بحاجة إلى مهاجمة الفقر على جميع الجبهات، من خلق وظائف أكثر وأفضل إلى توفير خدمات تعليمية وصحية وبنى تحتية أفضل، من أجل حماية الفئات الضعيفة والمتأثرة، أما على جانب عملية القياس، فإن البلدان بحاجة إلى توسيع عملية جمع البيانات وتعزيز القدرات الإحصائية، خاصة في البلدان منخفضة الدخل».

ويمثل خط الفقر عند مستوى 1,25 دولار، المتوسط المستخدم في أفقر 10 إلى 20 دولة في العالم، ويكشف الخط الأعلى للفقر عند مستوى دولارين للفرد في اليوم وهو المتوسط بالنسبة للبلدان النامية. ونوه التقرير إلى أن الدراسات الحديثة بينت أن أزمتي الغذاء والوقود والأزمة المالية في الأربع سنوات الماضية كان لها أكبر الأثر على الفئات الضعيفة اقتصاديا، وقدرتهم الشرائية، فإن معدل الفقر في العالم قد واصل تراجعه بصفة عامة.

«التجارة»: 26 شركة تعقد جمعياتها العمومية بين 4 و8 مارس الجاري

كونا: قالت وزارة التجارة والصناعة ان 26 شركة تعمل في قطاعات اقتصادية مختلفة ستعقد اجتماعات جمعياتها العمومية العادية وغير العادية في الفترة بين 4 و8 مارس الجاري.

وذكرت الوزارة على موقعها الالكتروني ان بعض هذه الجمعيات ستعقد في مبنى الوزارة بمجمع الوزارات وبعضها الآخر سيعقد في مقار الشركات ذاتها، مضيفة انها تعلن أسبوعيا عن الجمعيات المقررة لكل شركة في الاسبوع الذي يسبق موعد عقد جمعيتها العمومية.

واوضحت ان الشركات التي ستعقد جمعياتها العمومية في 4 مارس الجاري هي كويت وآسيا للوساطة المالية ومجموعة العملية القابضة وموفان الصناعية وبهتكو القابضة والرؤيا للاستثمار والإجارة والمحراب العقارية والسالمية جروب لتنمية المشاريع.

وأفادت الوزارة بأن شركات سالت للاستشارات الادارية وكابيتال الانشائية للمشروعات وبيت المال القابضة والمتحدة للمرطبات وغزال للخدمات اللوجستية وكابيتال الدولية الطبية ومناسك البر والتقوى ستعقد جمعياتها يوم الاثنين 5 مارس الجاري.

وبينت ان 5 شركات ستعقد جمعياتها العمومية الثلاثاء 6 مارس هي الوقع والصدى للدعاية والإعلان والأمانة للخدمات واعيان المتحدة العقارية ومعرض الكويت الدولي وسكني للمشروعات السكنية.

وقالت الوزارة ان عموميات شركات سلطان للاتصالات والألبان الكويتية الدنماركية والوسيط القابضة ومجموعة ارباح أولاد خالد ستعقد 7 الجاري في حين ان الشركات التي ستعقد جمعياتها العمومية يوم الخميس 8 مارس هي شركات مشاعر القابضة وبي بي كي جيوجيت والبراق الخليجية.

ودعت الوزارة الشركات المعنية الى الالتزام بمواعيد الجمعيات العمومية الخاصة بها والزام الموظف المختص من قبلها بكتابة المحضر ووضعه في ملف خاص بالشركة ليسلم مع التقرير والمحضر الى قسم الجمعيات العمومية بالوزارة فور انتهاء أعمال الجمعية.